تحرك عاجل

صحفية تشكو من إساءة معاملتها بالسجن

أبلغت الصحفية المُعتقَلة تعسفياً، سلافة مجدي، في 19 يناير/كانون الثاني 2021، قاضياً بتعرُّضها للعنف البدني وضروب أخرى من سوء المعاملة داخل السجن عدة مرات. وحينما رأتها أسرتها آخر مرة في 27 يناير/كانون الثاني 2021، كانت تبدو هزيلة ولم تقوَ على السير دون مساعدة، ما أثار المزيد من بواعث القلق بشأن حالتها الصحية وسلامتها.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

النائب العام حمادة الصاوي

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب – القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: 4716 2577 202+

البريد الإلكتروني: m.office@ppo.gov.eg

السيد المستشار

تحية طيبة وبعد ...

*نكتب إلى سيادتكم للإعراب عن بواعث القلق البالغ حيال البلاغات المُقلقة عن تعرُّض الصحفية المُعتقَلة تعسفياً، **سلافة مجدي**، لسوء المعاملة والتعذيب المحتمَل داخل سجن النساء في القناطر.*

*ووفقاً لشكوى قدمها محامو سلافة، واطَّلعت عليها منظمة العفو الدولية، أخبرت موكلتهم القاضي، خلال جلسة بالمحكمة في 19 يناير/كانون الثاني 2021، أن ثلاثة من حراس السجن عصبوا عينيها في الساعة الحادية عشرة مساء يوم 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، وأخرجوها من عنبرها إلى غرفة منفصلة كي يستجوبها رجل لم يُعرِّف عن نفسه. وحاول إرغامها على العمل مخبرة، مُهددها بعدم رؤية ابنها البالغ من العمر سبعة أعوام مُجدداً، وبإيذاء زوجها المُعتقَل، الصحفي **حسام السيد**. وتقدمت سلافة أيضاً بشكوى مفادها أن الرجل الذي استجوبها تحرَّش بها، دون تقديم أية تفاصيل أخرى. وترى منظمة العفو الدولية أن هذه الأفعال قد تصل إلى حد التعذيب. كما روَت سلافة للقاضي أنها خضعت، قبل الجلسة، للتفتيش الذاتي، الذي تضمن التجريد من الملابس، بصورة عنيفة على أيدي إحدى حارسات السجن، وسَحبَها رجل شرطة أقل رتبة عنوةً من السجن إلى سيارة نقل السجناء إلى المحاكم. وأفادت سلافة أيضاً أمام هيئة المحكمة أنها أُرغمت على*

الخضوع لفحص على منطقة الحوض في 30 أغسطس/آب 2020، ما تسبب لها في نزيف حاد، لا سيما أنها أجرت عملية لإزالة ورم بالرَحِم فيما مضى.

وازدادت بواعث القلق بشأن حالة سلافة الصحية وسلامتها، بعد زيارة والدتها لها بالسجن في 27 يناير/كانون الثاني 2021، إذ بدت هزيلة ولم تقوَ على السير دون مساعدة، وكانت تشكو من النزيف.

وتُحتجز سلافة مجدي تعسفياً منذ 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 إلى جانب زوجها حسام السيد والصحفي ***محمد صلاح.*** *وتعتبرهم منظمة العفو الدولية سجناء رأي اعتُقلوا لمجرد مزاولة عملهم الصحفي، ودفاعهم عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.*

ونَحُثكم على أن تُفرجوا عن سلافة مجدي وحسام السيد ومحمد صلاح، فوراً ودون أي شرطٍ أو قيدٍ، وأن تبدأوا تحقيقاً عاجلاً ومستقلاً يتسم بالحيادية والفعالية حول شكاوى سلافة مجدي بشأن سوء معاملتها التي ربما بلغت حد التعذيب. وريثما يُفرَج عنها، يجب أن تُتاح لها سُبل الحصول على الرعاية الصحية الكافية بانتظام، بما في ذلك نقلها إلى منشآت طبية خارجية لتلقي أي غير متوفر داخل السجن.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

سلافة مجدي وحسام السيد ومحمد صلاح صحفيون مستقلون يعملون لدى وسائل إعلامية مختلفة. ويخضع الثلاثة لتحقيقات نيابة أمن الدولة العليا، إحدى فروع النيابة التي تختص بملاحقة مرتكبي الجرائم المتعلقة بـ "أمن الدولة"، في القضية 488 لعام 2019، المتعلقة باحتجاجات مناهِضة للحكومة في مارس/آذار 2019. وتواجه سلافة مجدي ومحمد صلاح تهمتين ملفقتين بـ "الانضمام لجماعة إرهابية" و"نشر أخبار كاذبة"، في حين أن حسام السيد متهم بـ "العضوية في جماعة إرهابية".

ومَثُلت سلافة مجدي، في 30 أغسطس/آب 2020، أمام نيابة أمن الدولة، لاستجوابها في قضية جديدة برقم 855 لعام 2020. واتُهمت بـ "الانضمام إلى جماعة إرهابية" و"نشر وبث شائعات كاذبة" و"إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي". وعند سؤالها حول تلك التهم، مارست سلافة حقها في التزام الصمت، وعند سؤال وكيل النيابة عن سبب صمتها، أجابت بأنها لا ترى أي اختلاف بين هذا التحقيق وأول تحقيق أُجري معها باتهامات مماثلة في القضية 488 لعام 2019. وتشمل القضية رقم 855 لعام 2020 أيضاً سجناء رأي آخرين كانوا قيد الحبس الاحتياطي بالفعل على ذمة تحقيقات منفصلة حول تهم مشابهة تتعلق بـ "الإرهاب" ولا تستند لأي أساس، مثل المدافعة عن حقوق الإنسان ماهينور المصري والصحفية إسراء عبد الفتاح والمحامي الحقوقي محمد الباقر. ووفقاً للمعلومات التي جمعتها منظمة العفو الدولية، استند وكلاء النيابة في الاتهامات التي وجهوها لسلافة مجدي وسجناء الرأي الآخرين، بصورة أساسية، إلى ملفات تحقيقات

جهاز الأمن الوطني، التي لم يتسنَ للمتهمين ولا لمحاميهم الاطِّلاع عليها. ودأبت نيابة أمن الدولة العليا بشكل متزايد، في الأشهر الأخيرة، على تجاهل القرارات الصادرة عن المحاكم أو النيابة العامة بالإفراج عن المُحتجزين قيد الحبس الاحتياطي المُطوَّل، بإصدار أوامر جديدة بحبسهم على خلفية تُهم مماثلة.

وتعرَّضَت سلافة مجدي فيما مضى لمعاملة تمييزية في سجن النساء بالقناطر، فقد منعت سلطات السجن والدتها من إرسال المال والطعام والمُطهرات إليها، من 12 أبريل/نيسان 2020 وحتى 29 أبريل/نيسان 2020، حينما علَّقت السلطات زيارات السجون، بسبب القيود المفروضة على خلفية تفشي فيروس كوفيد-19. وسُمِح للسجينات الأخريات باستلام أغراض من ذويهن في تلك الفترة. وإضافة إلى ذلك، لم تتمكن سلافة مجدي من تبادل الرسائل المكتوبة مع ذويها، في أثناء تعليق زيارات السجن، على عكس غالبية السجينات الأخريات، ما جعلها مُحتجَزة فعلياً بمعزلٍ عن العالم الخارجي.

وفي 1 فبراير/شباط 2021، نشرت وزارة الداخلية بياناً تُنفي فيه المزاعم بشأن تعرُّض سلافة مجدي لسوء المعاملة وتدهور حالتها الصحية، مُلقية باللوم على جماعة الإخوان المسلمين في نشر المعلومات الكاذبة. ورُفِض أيضاً طلب محاميها بإحالتها إلى مصلحة الطب الشرعي لفحص إصاباتها.

ومنذ وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى سُدة الحكم، قمعت السلطات العمل الصحفي المستقل وحجبت تعسفياً مئات المواقع الإلكترونية، وداهمت وأغلقت تسع منصات إعلامية على الأقل، واعتقلت العشرات من الصحفيين تعسفياً. وجاء اعتقال سلافة مجدي وحسام السيد ومحمد صلاح في إطار أكبر حملة قمعية ضد الأصوات المعارِضة منذ 2014، شُنَّت بعد اندلاع احتجاجات سبتمبر/أيلول 2019. ووثَّقت منظمة العفو الدولية اعتقالات واسعة النطاق نفذتها قوات الأمن المصرية بحق محتجين سلميين وصحفيين ومحامين حقوقيين ونشطاء وشخصيات سياسية، في محاولة لإسكات أصوات المنتقدين وردع أي محاولات لتنظيم المزيد من الاحتجاجات.

ويُحظَر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، والذي تُمثّل فيه مصر دولة طرف. وإضافة إلى ذلك، فإن الأعمال التي يرتكبها موظفو الدولة عمداً وتُوقِع آلاماً مُبرِّحة بالأفراد أو تتسبب في معاناتهم، سواء بدنياً أو نفسياً، لأغراض مثل المعاقبة أو الإكراه أو التخويف أو انتزاع "الاعترافات"، أو لأي سبب قائم على التمييز، تُشكِّل ضرباً من ضروب التعذيب.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 5 أبريل/نيسان 2021

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة أردتم إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: سلافة مجدي (صيغ المؤنث)، و**حسام السيد** (صيغ المذكر)، و**محمد صلاح** (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:

https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/3299/2020/ar/